المحاضرة الخامسة: آثار التعامل بالسلع الدولية

1- الغرض من التعامل على السلع الدولية:

إذا كان الغرض من البيوع العادية (دولية أو محلية) هو شراء السلع بغرض استخدامها سواء لنشاط استهلاكي أو إنتاجي أو للتجارة فيها لمن حرفته التجارة وعادة يتم تسليم الثمن واستلام السلعة استلاما فعليا ماديا، فإنه في بيوع السلع الدولية يتم التعامل بها لعدة أغراض هي الحاجة للسلعة لاستخدامها في النشاط الصناعي وهو غرض قليل الأهمية مقارنة بالأغراض الأخرى المتمثلة في: المتاجرة بهذه السلع، أو للمضاربة أو التحوط، كل هذه الأغراض تقوم من حيث الشكل والظاهر على البيع والشراء إلا أنه من حيث الجوهر يوجد اختلاف بينها نوضحه فيما يلي :

*- **فالمضاربة: Speculation :** تعنى بيع وشراء لا لحاجة هذه السلعة ولكن للاستفادة من فروق الأسعار، وعادة لا يتم تسليم ولا تسلم للبلدين، والتعامل بها يكون في عقود مستقبلية .

*- **أما التحوط أو الوقاية Hedging :** فهي بيع وشراء كمية متساوية من نفس السلعة في نفس الوقت، وذلك بأن يبرم الشخص عقد شراء مستقبلي لسلعة ما، ولحمايته من انخفاض الأسعار عند التصفية أو التنفيذ يبيع عقدا مستقبليا مماثلا، أو العكس، فهو عقد مستقبلي مضاد للعقد المستقبلي الذي أبرمه.

*- **أما التجارة :** فهو شراء سلعة وإضافة منافع لها سواء كانت زمنية بالتخزين لفترة أو مكانية بالنقل من مكان إلى مكان، أو عينية بالتعبئة والتغليف، ثم يبعها، ويكون فيها تسليم واستلام فعليين.

2-الآثار الاقتصادية للتعامل في السلع الدولية :

عند تحليل الآثار الاقتصادية للتعامل بالسلع الدولية يجب أن نشير أن واقع بورصات السلع الدولية تقوم على البيوع الآجلة بشكل أساسي حيث تمثل حوالي 98 % من المعاملات التي تتم فيها، وأن المعاملات الحاضرة لا تمثل سوى 2 % . وبالتالي فإن ذكر هذه الآثار سوف يكون بالتركيز على العمليات الآجلة .

أ - ألاثار الايجابية للتعامل في السلع الدولية: وتتمثل فيما يلي :

- تفيد المشتري الذي يحتاج إلى سلعة معينة وذلك بالتعاقد على شراء السلعة الآن بسعر محدد يجنبه مخاطر ارتفاع الأسعار في المستقبل .

- تفيد المنتج الذي يبيع السلعة بسعر محدد على أن يسلمها في المستقبل وتجنبه مخاطر تذبذب الأسعار نحو الانخفاض ويضمن تصريف بضاعته قبل إنتاجها.

- تفيد المضاربين الذين يغتنمون الفرص ويضاربون على تقلبات الأسعار بجني الأرباح من فروق الأسعار .

- تعمل على ضمان سيولة السوق نظرا لاستمرارية العرض والطلب فيها.

ب- الآثار السلبية للتعامل بالسلع الدولية: ويمكن تلخيصها في الآتي :

- إن أغلب المعاملات في أسواق السلع الدولية لا يترتب عليها قيمة مضافة للاقتصاد الوطني وإنما هي عملية تحويلات وتغيير المراكز المالية للمتعاملين .

- انتشار الممارسات غير الأخلاقية بين المضاربين من أجل تحقيق أرباح من فروق الأسعار.

- إن معنى الاستثمار الحقيقي هو الإضافة الرأسمالية للاقتصاد والتعامل في السلع الدولية لا يتحقق فيه معنى الاستثمار بهذا المفهوم .

- أغلب المتعاملين في السلع الدولية ليست لهم حاجة للسلع ولا يقصدون إلى استلامها بل يراهنون على تغير الأسعار لجني فروق الأرباح وهذه مقامرة وليست بيعا وشراءاً.